أين هم الرجال؟
النوع الاجتماعي والمشاركة والتعليم العالي
في دولة الإمارات العربية المتّحدة*

فاطمة عبد الله[1]
ناتاشا ريدج[2]

ملخص

دُرست مسألة الحصول على التعليم العالي في أدبيات التنمية إلى حد كبير من منظور افتقار الإناث إلى فرص متساوية. وتكشف الاتجاهات العالمية عن أنه بالرغم من أن بعض البلدان لا يزال متخلفاً عن غيره فيما يتعلق بتمثيل الإناث في التعليم العالي، يتبين أن مشاركتها هي الأعلى في غالبية الحالات. وفي الشرق الأوسط، وهي منطقة ترتبط تقليديا في الذهن بامتيازات الذكور، ما تزال مشاركة الإناث في التعليم العالي تزيد بمعدلات أعلى بكثير من معدلات زيادة مشاركة الذكور، لدرجة أن أكثر من 70٪ من الطلبة في التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة أصبحن من النساء. وفي حين جرت أبحاث على معدلات مشاركة الذكور في بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لم يجرِ سوى القليل جدا من الأبحاث في الشرق الأوسط، رغم أن معدلات مشاركة الذكور أقل.

تغطي هذه الورقة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتستخدم الأدبيات المتوافرة عن فرص التعليم العالي لدراسة مشاركة الذكور من منظور اقتصادي وسوسيولوجي. وهي تستكشف أسباب عدم التحاق أعداد كبيرة من الذكور الإماراتيين بالتعليم العالي. ومن العوامل الرئيسية لانخفاض معدلات مشاركة الذكور التي تحددها هذه الورقة عدم التناسب بين الجهود التعليمية والعوائد المحتملة والتراتب الاجتماعي والتعليمي، وسوء التحصيل الأكاديمي السابق للذكور الإماراتيين. وتخلص الورقة إلى التوصية بمزيد من البحث في أسباب انخفاض معدلات مشاركة الذكور في التعليم العالي في دولة الإمارات، مع إيلاء اهتمام خاص للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على تحصيل الطلاب.

---

* مترجم عن الإنكليزية.

[1] فاطمة عبدالله: مديرة الشركة العالمية للاستشارات أسوشيتس (Global Consulting Associates)، دبي، الإمارات العربية المتحدة. Fatma@consultingassociates.com

[2] ناتاشا ريدج: زميلة أبحاث، كلّية دبي الحكومية، دبي، الإمارات العربية المتّحدة Natasha.ridge@dsg.ac.ae

أولاً: المقدّمة

من الواضح أن ازدياد الوصول إلى التعليم ما بعد الثانوي يشكّل إحدى أبرز الاتّجاهات في قطاع التعليم في مختلف أنحاء العالم. وقد شهد الالتحاق بالتعليم العالي ارتفاعًا مطّردًا في جميع بلدان العالم تقريبًا، ما أدّى إلى ازدياد وصول الأفراد والمجموعات إلى التعليم بعد أن تمّ استثناؤهم في مرحلة سابقة من أنظمة التعليم العالي. ولعلّ ازدياد الوصول إلى التعليم عامّةً وبالتالي إلى التعليم العالي تجلّى أكثر ما تجلّى في دول مجلس التعاون الخليجي.

منذ قيام دولة الإمارات العربية المتّحدة أي في فترة لا تتعدّى سبعة وثلاثين عامًا، تمّ توظيف استثمارات ضخمة في البنى التحتية التعليمية ما أسفر بدوره عن زيادة في معدّل القرائيّة من 60% عام 1970 إلى ما يربو على 97% في العام 2006 (UNESCO, 2008). وقد برزت هذه الاستثمارات بشكل أساسي في مجال تعليم الإناث. صحيح أنّ وصول المرأة إلى التعليم في الإمارات العربية المتّحدة تأخر عقدين بالمقارنة مع الرجال، غير أنها باتت اليوم تتفوق على الرجال من حيث تواجدها وأدائها في التعليم الثانوي والجامعي (Ministry of Education, 2007). وفي مرحلة التعليم الثانوي تتفوق البنات على البنين في معظم المواد (Ministry of Education, 2007)، فيما تشكّل الإناث أكثر من 70% من مجمل الطلاب في جامعات الإمارات العربية المتّحدة (UNESCO, 2008).

لقد أظهرت دراسة أجريت مؤخرًا حول حوافز النساء الإماراتيات على متابعة التعليم العالي أنّ التعليم العالي بات ضمن التوقعات الاجتماعية والعائلية (Abdulla, 2007). وعليه، تتوقّع العائلات من بناتها الالتحاق بالتعليم العالي نظرًا إلى سهولة الوصول إليه وإلى إتاحته أمام الشابات من أجل تحقيق حراك اجتماعي واقتصادي أكبر. وفي هذا السياق، تشجّع الأمّهات بشكل خاص بناتهن على متابعة الدراسات العليا بصفتها ضمانة للمستقبل؛ ذلك أنّ النساء المتسلّحات بالتعليم أقل اعتمادًا على أزواجهنّ في الدعم المالي وفي حال الطلاق أو الهجر. إلى هذا، يسهم التعليم في تمكين النساء من السعي إلى إيجاد عمل من أجل دعم أنفسهنّ وإعالة أسرهنّ (Abdulla, 2007). أمّا وضع الرجال فيختلف تمامًا عن وضع النساء، بالرغم من استفادة النساء من فرص الحراك الاجتماعي والاقتصادي المتاحة من خلال التعليم العالي. وبالتالي، يبلغ معدل التحاق الرجال بالتعليم العالي حوالى 27% (NAPO, 2005)، ما يظهر إحجام الذكور عن الالتحاق بالتعليم العالي لأسباب لم يتم استكشافها حتى الساعة. وتطرح هذه الدراسة السؤال التالي: «أين هم الرجال؟». وبالرغم من إجراء الأبحاث بشأن تراجع نسب التحاق الذكور بالتعليم العالي في عدد كبير من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبالرغم من تدني نسب التحاق الذكور في كثير من دول الخليج الغنية بالنفط بالمقارنة مع دول المنظمة، لم يتم إجراء سوى أبحاث قليلة في منطقة الشرق الأوسط من أجل الإحاطة بهذه الظاهرة. إلى هذا، تعالج هذه الدراسة الحالة السائدة في الإمارات العربية المتّحدة وتستخدم الأدبيات ذات الصلة بالوصول إلى التعليم العالي من أجل استكشاف انخراط الذكور في التعليم العالي من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً: المتغيرات الاقتصادية

ليس استخدام المنطق الاقتصادي لتفسير تزايد الانخراط في التعليم العالي بظاهرة جديدة. فقد بادر أهل الاقتصاد والتربية إلى التوسع في دراسة الرابط بين التعليم والنمو الاقتصادي. ويتم ذكر هذه العلاقة بين التعليم والنمو كسبب أساسي لتنامي الاستثمارات في التعليم العالي في البلدان الصناعية والنامية على حدّ سواء. وفي هذا الإطار، تُعتبر أعمال بيكر (Becker, 1964) التي أسست لنظرية رأس المال البشري من أهم النظريات المستخدمة لتفسير هذه العلاقة بين التعليم من جهة والنمو من جهة أخرى. وبالفعل، أكّد بيكر (Becker, 1964) وشولتز (Schultz, 1971) أنّ ارتفاع مستويات التعليم والتدريب يساهم في ازدياد الإنتاجية الوطنية وتنمية العائدات. وتفترض هذه النظرية وجوب ارتفاع الطلب على التعليم عند تجاوز العائدات لتكاليف فقدان الفرص وضياع الأرباح المتوقعة، باعتبار الأفراد أشخاصًا عقلانيين يتخذون القرارات على أساس المعلومات المتاحة. وبالرغم من إسهام الخلاصات العلمية الناجمة من مجموعة من الدراسات الاقتصادية في دعم نظرية رأس المال البشري، فقد تم إثبات محدودية هذه النظرية. وتتمثّل هذه المحدودية في عجز النظرية عن تفسير تنامي العائدات الاقتصادية في صفوف الطبقات الاقتصادية والاجتماعية العالية نتيجة امتلاكها رأس المال الاجتماعي والثقافي (Otero, 2007). إلى هذا، لا تُعتبر الدراسات اللاحقة بشأن الارتباط بين التعليم والنمو الاقتصادي نهائيةً، وبالتالي تتفاوت من حيث النتائج. وقد خلص كارنوي (Carnoy, 1995) إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى التعليم لدى الفرد وعائداته، بالرغم من عدم انطباق هذه العلاقة على جميع المناطق.

1. العائدات المدركة التعليم

في الشرق الأوسط، تُسَجَّل قلّة المؤلفات التي تعالج عائدات التعليم. ويشير تقرير البنك الدولي بشأن التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2008 إلى دراسة بريتشت (Pritchett, 1966) التي أظهرت وجود تأثير إيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي في آسيا وأميركا اللاتينية وتأثير سلبي في المقابل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إلى جانب ذلك، أظهرت دراسة من إعداد فتّاح وآخرين (Fattah et al., 2000) أن مستوى التعليم الأولي ليس محدّدًا أساسيا للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي المقابل، أكّد تقرير البنك الدولي بشأن التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2008 صعوبة التسليم بغياب ارتباط إيجابي بين التعليم والنمو الاقتصادي، وعزا ذلك إلى نوعية التعليم التي تشمل قدرة العمال على الابتكار أو اعتماد تكنولوجيات جديدة، أو إلى توزيع العمال على أنشطة إقتصادية مختلفة. وبالتالي من الصعب الجزم بغياب تأثير التعليم على النمو الاقتصادي بسبب شح الدراسات التي تبحث في التعقيدات المرتبطة بعائدات التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص.

وفي المقابل، تؤكّد المؤلفات العامة وجوب إقبال الأفراد بما فيهم الرجال بشكل أكبر على التعليم العالي في حال وجود عائدات إيجابية للتعليم العالي. لكن هذه الفرضية تنطوي على مجموعة من المشاكل بالنسبة إلى دول الخليج والإمارات العربية المتّحدة، لا سيّما بالنسبة إلى النساء اللواتي

استكملن في جزء كبير منهنّ مرحلة التعليم العالي ولم يلتحقن بركب القوى العاملة إمّا بسبب عجزهن عن الحصول على عمل ملائم أو بسبب متطلبات الأسرة والأمومة. أما النساء اللواتي انخرطن في القوى العاملة، فيتقاضين رواتب أقل من رواتب الرجال الذين يضاهونهنّ أويقلّون عنهنّ في مستوى التعليم (Abdulla, 2007). وتصحّ الحالة الأخيرة في مختلف أنحاء العالم، حيث برزت كوكبة من النظريات التي تفسر أسباب استمرار النساء في متابعة الدراسات العليا رغم تدنّي عائدات التعليم في صفوفهنّ. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بطريقتين معقولتين؛ تؤكّد الأولى أن النساء يتّخذن النساء الأخريات وليس الرجال مرجعاً لدى تقييم عائدات التعليم بسبب إدراكهنّ لموقعهن المنقوص نسبياً في سوق العمل بالمقارنة مع موقع الرجال (Mickelson, 1989). أمّا التفسير الثاني الأكثر اتّصالاً بمنطقة الشرق الأوسط، فيؤكّد أنّ وصول النساء إلى التعليم العالي لا ينحصر باكتساب المهارات والمعارف الأساسية، بل يُعتَبر وسيلةً للانعتاق من القيود وبالتالي يفسّر استمرار النساء في متابعة تحصيل التعليم العالي في مختلف الثقافات رغم التفاوت في الأجور.

أمّا في ما يتّصل بمشاركة الذكور في التعليم العالي، فيؤكد فتاح ومعاونوه (Fattah et al., 2000) قيام الأفراد في أغلب الأحيان بخيارات تعليمية غير سليمة في المجتمعات التي تتدنى فيها نوعية التعليم وترتفع فيها نسبة الاستخدام في القطاع العام. ومن العوامل الملحوظة التي قد تؤثّر على قرارات الذكور بشأن الالتحاق بالتعليم العالي هي إدراك غياب المنافع الاقتصادية من التعليم العالي. وفي دراسة حول أسباب عدم ارتياد الذكور المقبولين لمؤسسات التعليم العالي العامة في الإمارات العربية المتّحدة، تبيّن التحاق النسبة الأكبر منهم بصفوف الشرطة أو القوى العسكرية، يليهم مباشرة الساعون إلى إيجاد عمل أو ملازمة المنزل. وبالاجمال هناك 60% من الطلاب الذكور لا يظهرون في التعليم العالي إن بصفتهم يعملون أو بصفتهم باحثين عن نوع محدد من الوظائف ضمن القطاع العام.

الجدول 1: أسباب عدم ارتياد الذكور لمؤسسات التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة

أسباب عدم الارتياد	النسبة
الانخراط في الشرطة والقوى المسلّحة	33
ملازمة المنزل أو البحث عن عمل	30
إرتياد مؤسسات تعليمية أخرى	27
مباشرة الوظيفة	5
الدراسة في الخارج	5

المصدر: المكتب الوطني للتوظيف والقبول التابع للتعليم العالي، 2005

ويبدو أنّ الذكور في الإمارات العربية المتّحدة يعتبرون أن المكاسب الإسمية المحقّقة من خلال التعليم العالي ليست كافية للتعويض عن منافع الانخراط مباشرة في الوظيفة. وبالرغم من عدم وجود أي أدلة علمية لدعم هذا التأكيد، من المعقول أن تتدنّى المدركات الخاصة بعائدات التعليم العالي نسبة إلى فرص الاستخدام المتاحة في القطاع العام.

2. تأثير الدولة الريعية

التعليل الآخر لانحراف الخيارات ولإحجام الذكور في الإمارات العربية المتحدة عن الالتحاق بالتعليم العالي تقدمه الدراسات المتعلقة بالسلوك الريعي باعتباره سمة من سمات الدول الغنية بالموارد. وفي هذا الإطار، يربط مينيس (Minnis, 2006) تدنّي التحصيل العلمي في دول الخليج بوجود ذهنية الريعية التي تتّسم بالشرخ القائم بين الجهود التعليمية من جهة والمنافع المحتملة من جهة أخرى. ويُقصد بالريع في الاقتصاديات الريعية الدخل المالي الذي لا يقابله عملٌ أو استثمار. ويؤكد مينيس أيضًا «وجود علاقة في دول الخليج بين المواطن والدولة مختلفة بشكل جوهري عن نظيرتها في المجتمعات غير المعتمدة على الموارد» (Minnis, 2006, p. 985). وفي دول الخليج، يعود ريع استخراج النفط إلى الأسرة الحاكمة التي تبادر بدورها إلى توزيع الثروات على المواطنين على شكل منافع تعليمية وإسكانية وصحية وغيرها؛ ما قد يساهم بدوره في تحريف العلاقة السببية بين العمل والمكافأة المستقاة منه (Beblawi and Luciani, 1987). ويُقصد بذلك عدم ارتباط عائد العمل أي الدخل بالجهد المبذول في العمل.

ويُعتَبر فائض الموظفين في القطاع العام في الخليج أبلغ دليل على استحداث المشاريع لتوظيف السكان المحليين وعلى إيثار هؤلاء العمل في هذا القطاع بسبب ارتفاع الأجور فيه وقصر ساعات العمل وتوافر إعانات التقاعد المبكر. وتشير التقارير في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أنّ المواطنين العاملين في القطاع العام يمثّلون 58% من إجمالي المواطنين المستخدمين في العام 2007 (Arab Times, 2009). أمّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيؤكد فتّاح وآخرون (Fattah et al., 2000) أنّ متوسط حصة القطاع العام من الاستخدام ناهزت الـ17.5% في أوائل التسعينيات بالمقارنة مع أقل من 9% في البلدان النامية مجتمعة. فضلاً عن ذلك، بلغ متوسّط الأجور في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 10% خلال الفترة نفسها، أي ضعف المتوسّط العالمي. أما في الإمارات العربية المتحدة، فيعمل 86% من المواطنين في القطاع العام، وهي من أعلى النسب المسجّلة في دول مجلس التعاون الخليجي (Arab Times, 2009). ويساهم فائض الاستثمار في القطاع العام في تحريف العائدات المدركة من التعليم ويمكن أن يؤدي إلى تدني الإنتاجية والتحصيل العلمي في بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة، حيث تتدنّى المنافسة على الوظائف في القطاع العام. وهذا يؤثّر بدوره على فكّ الارتباط بين التحصيل العلمي والاستخدام ويقود إلى غياب التنافسية في سوق العمل. وفي حال اقتران ذلك بالمتغيرات الاجتماعية، ينجم عنه تأثير سلبي على انخراط الذكور في التعليم العالي بشكل خاص والتعليم بشكل عام.

وبالتالي، تأتي العوامل الاجتماعية لتُضيف إلى المتغيّرات الاقتصادية، ممّا قد يساهم في تردّي انخراط الذكور في الإمارات العربية المتّحدة في التعليم العالي. ومن المهم عدم إغفال هذه العوامل عند تفسير التعقيدات ذات الصلة بتدنّي انخراط الذكور في التعليم العالي في الإمارات العربية المتّحدة.

ثالثاً: العوامل الإجتماعية

دأب عددٌ من أصحاب النظريات على دراسة المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر على الانخراط في التعليم العالي، فركّز بعضهم على الوصول إلى التعليم العالي وناقش تأثير الاصطفاء، من خلال الامتحانات والتحصيل العلمي السابق، على الوصول إلى التعليم العالي (Broecke et al, 2008)، فيما اعتبر البعض الآخر اللامساواة الاجتماعية أو التراتبية (Buchmann et al, 2001) كسالفةٍ للفروقات التعليمية التي تؤدي بالمجموعات المهمّشة إلى التقليل من قيمة التعليم من خلال المغالاةً في تقدير الأكلاف والتقليل من قيمة المنافع. ويمكن تطبيق هاتين المقاربتين النظريتين من أجل فهم تدنّي انخراط الرجال الإماراتيين في التعليم العالي.

1. التحصيل العلمي السابق

خلص بروكي وحمد (Hamad and Broecke, 2008) في دراسة حول تدني انخراط الذكور في التعليم العالي في المملكة المتحدة إلى أن التحصيل العلمي السابق هو أهم العوامل التي تفسّر عدم مواصلة الذكور في المملكة المتحدة التعليم العالي. إن تدني التحصيل في المرحلة الثانوية يشكّل أهم عامل في تفسير أسباب إحجام الذكور عن إرتياد الجامعات. كما لاحظا تلاشي الفروقات بين الجنسين في حال ضبط التحصيل العلمي في المرحلة السابقة. في منطقة الخليج عامة والإمارات العربية خاصة، سجّل الذكور أداءً ضعيفا في مختلف المواد والصفوف. ونظرًا إلى الفصل بين المدارس على أساس الجنس، كان من السهل نسبيًّا عزل وتحديد الفروقات بين الجنسين. في إمارة رأس الخيمة، أشارت وزارة التربية إلى تفوق البنات على البنين أو التساوي بينهما في المواد والصفوف خلال العام الدراسي 2006-2007 (جدول 2). كما تبيّن تفوّق الإناث في الأداء حتّى في المواد الملازمة عادةً لتفوّق الذكور، كالرياضيات.

الجدول 2: معدّلات النجاح بحسب الجنسين والصف في إمارة رأس الخيمة، 2006-2007

المادة	الصف 10		الصف 11 الفرع العلمي[3]		الصف 11 الفرع الأدبي		الصف 12 الفرع العلمي		الصف 12 الفرع الأدبي	
	البنات	البنين	البنات	البنين	البنات	البنين	البنات	البنين	البنات	البنين
اللغة العربية	77	96	99	100	88	98	94	100	79	93
اللغة الإنكليزية	84	97	98	99	68	81	93	99	56	82
الرياضيات	62	87	95	99	92	100	92	98	82	98
علم الأحياء	79	96	100	100	94	99	88	96	82	97
الجغرافيا[4]	80	96	لا ينطبق	لا ينطبق	95	98	لا ينطبق	لا ينطبق	90	97

المصدر: وزارة التربية، 2007.

[3] في الإمارات العربية المتحدة ينقسم الطلبة في الصفين الحادي عشر والثاني عشر إلى فرعين: الفرع العلمي والفرع الأدبي، يختار بينهما الطلبة في مطلع الصف الحادي عشر. عموماً يختار الفرع الأدبي الطلبة ذوو القدرات الأقل، في حين يختار شعبة العلوم الطلبة ذوو الميول الأكاديمية.

[4] لا يدرس طلبة الفرع العلمي مادة الجغرافيا.

كما أظهرت دراسة ريدج (Ridge, 2008) تسرب 14% من البنين في الصف 10 في رأس الخيمة، وهذا أمر مقلق لأنه يعني أن هناك نسبة لا يستهان بها من الذكور لن تكون لديها حتى فرصة التفكير بارتياد مرحلة التعليم العالي. وإذا ما أضفنا نسب عدم الارتياد المرتفعة في مرحلة التعليم العالي في صفوف الذكور المقبولين، تغدو الصورة مقلقة. ونتيجة لذلك، يميل الذكور الذين اختاروا مواصلة التعليم إلى التخلّف عن ركب الإناث من حيث الأداء الأكاديمي خلال سنوات مرحلة التعليم الثانوي. لكنّهم يتخلّفون عن الفتيات بشكلٍ أكبر في مادّة اللغة الإنكليزية، لا سيّما في شعبة الفنون، حيث تسجّل البنات علامات أعلى من البنين.

ويتأكّد الضعف في مستوى اللغة الإنكليزية في صفوف الذكور في نتائج اختبار تقييم الكفاءة في اللغة الإنكليزية (Common English Proficiency Assessment -CEPA)، الذي يُعتَبر أوّل اختبار وطني موحّد لتلاميذ الصف 11، وهو يقيّم الإنكليزية والرياضيات، كما يظهر الفروقات أو الاختلافات في مستوى التحصيل العلمي بين البنين والبنات، حيث تتفوّق البنات على البنين في اختباري الرياضيات واللغة الإنكليزية على حد سواء. ويظهر الرسم البياني 1 انحراف علامات الذكور في اختبار اللغة الإنكليزية CEPA بشكل عام نحو اليسار، وبالتالي توزيع سلبي للعلامات بالمقارنة مع توزيع عادي لعلامات الإناث.

رسم بياني 1: مقارنة نتائج اختبار اللغة الإنكليزية CEPA بين الذكور والإناث

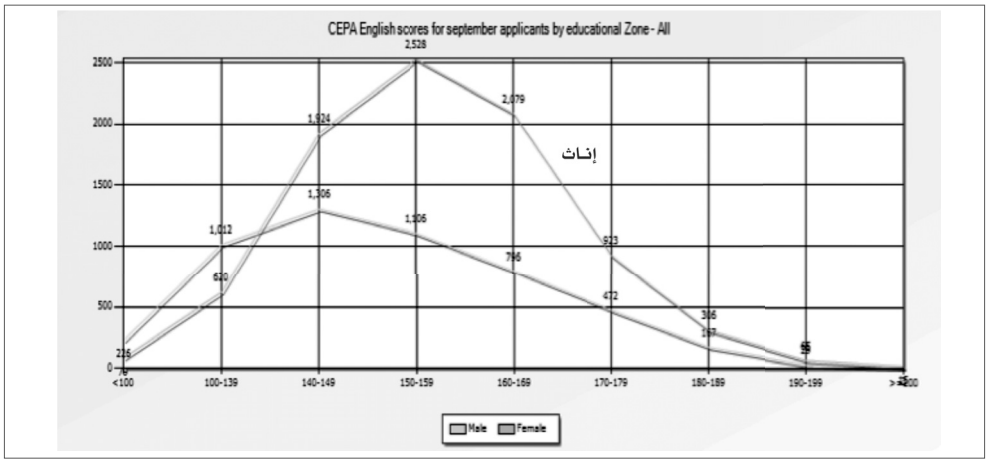

المصدر: المكتب الوطني للتوظيف والقبول.

وتُستَخدم علامات اختبار CEPA لتوجيه التلاميذ إلى المسار الجامعي أو مسار التعليم المهني والتقني، كما تُستخدم في تصنيف المرشّحين ضمن فئتي الشهادة أو الشهادة العليا على مستوى معهد التعليم الفني. وعليه، تسجّل نسبة ضئيلة من التلاميذ علامات مرتفعة في اختبار CEPA مما يسمح لها بالالتحاق مباشرة بالبرامج التعليمية، وتفادي سنة إلى سنتين دراسيّتين أو الدروس العلاجية.

وتدعو مستويات الإنكليزية المتدنية في صفوف خرّيجي المدارس الحكومية إلى القلق بشكل خاص ولا سيّما أن الإنكليزية مادّة يسجّل فيها البنون أسوأ الأداء، مع اجتياز ما يفوق الـ 50% فقط من الذكور في الصف 10 امتحان اللغة الإنكليزية الموحّد في مدارس رأس الخيمة. وبالتالي، يؤثّر تدنّي الأداء باللغة الإنكليزية بشكل ملحوظ على الشبان الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي، نظرًا إلى اعتماد اللغة الإنكليزية في نظام التعليم العالي العام في الإمارات العربية المتّحدة. إلى هذا، يسهم تدنّي الأداء باللغة الإنكليزية في التخفيف من إمكانية إلتحاق الذكور بالتعليم العالي وفي التأثير سلبًا على استمرارية الملتحقين به.

ويرتبط تدنّي أداء الذكور باللغة الإنكليزية بتردّي النوعية في صفوف أساتذة اللغة الإنكليزية الذكور في المدارس الحكومية (Ridge, 2008). ويفتقر هؤلاء الأساتذة في أغلب الأحيان إلى المؤهلات التعليمية أو إلى إتقان اللغة الإنكليزية. وأشارت دراسة أجريَت مؤخرًا في مدارس البنين في خلاصاتها إلى قلّة استخدام اللغة الإنكليزية في صفوف اللغة الإنكليزية، وهذا سببٌ من أسباب تردّي أداء البنين باللغة الإنكليزية (Ridge, 2008). فضلاً عن ذلك، لا يُطلَب من التلاميذ الذكور سوى القيام بالقليل من الواجبات المنزلية، فيما تعتبر أكثريّتهم أنّ اللغة الإنكليزية أقلّ المواد المفضّلة لديهم (Ridge, 2008). لا يجب إغفال انعكاسات هذا الربط السلبي وسوء الأداء بالإنكليزية في المرحلة الثانوية على قرار التلاميذ بمتابعة التعليم العالي. وبالرغم من كثرة الأوراق المقدّمة في المؤتمرات المنعقدة في الإمارات العربية المتّحدة مثل المؤتمر السنوي لتعليم اللغة الإنكليزية لغير الناطقين بها (Arabia TESOL Conference)، حول تدنّي مستويات اللغة الإنكليزية في صفوف الطلاب في مرحلة التعليم العالي، إلاّ أنّها تخلّفت عن تحديد جذور هذه المشكلة. علاوةً على ذلك، لا تتوافر دراسات بشأن الذكور الّذين أحجموا عن الالتحاق بالتعليم العالي في المقام الأوّل والّذين لا يتقنون بتاتًا اللغة الإنكليزية، وبشأن تأثير ذلك على فرصهم في الحياة وعملهم في المستقبل.

قد يكون غياب الإرشاد المهني في مرحلة التعليم الثانوي من العوامل المهمّة التي تساهم في تدنّي التحاق الذكور بالتعليم. ذلك أن إجبار الطلاب على اتّخاذ القرار بشأن الشهادة أو الاختصاص المرجو لدى التقدّم إلى مرحلة التعليم الجامعي في ظلّ شحّ أو غياب الإرشاد المهني يسهم بشكل ملحوظ في الحدّ من خيارات التلاميذ، ولا سيّما الجيل الأوّل من خرّيجي المدارس الثانوية والذين يفتقرون إلى نماذج يقتدون بها من أجل مساعدتهم في اتّخاذ الخيارات المهنية. وتزيد المشكلة تفاقمًا نتيجة عجز الطلاب عن تغيير الاختصاص بسبب جمود النظام التعليمي وتنظيم المناهج التعليمية بشكل خطي، ما يدفع بالطلاب إلى التسرب نتيجة فقدان الاهتمام بالاختصاص. وبالنسبة إلى الذكور من ذوي المستويات المتدنّية باللغة الإنكليزية، قد تتغيّر القرارات بشأن اختيار المواد بعد بلوغهم مستوى معيّنا من الكفاءة باللغة الإنكليزية. لكن في تلك المرحلة قد تفوتهم فرصة التغيير وبالتالي يعدلون عن الالتحاق بالتعليم العالي.

وعليه، قد يلعب التحصيل السابق دورًا ملحوظًا في تفسير تدنّي مستويات انخراط الذكور في التعليم العالي. وفي مسح شمل 250 طالباً إماراتياً، كشفت ريدج (Ridge, 2008) عن استمتاع البنين والبنات بالتعليم المدرسي بشكلٍ متساوٍ عامّةً. لكن، بالنسبة إلى مدى تفضيل مدرستهنّ على سواها من المدارس، اعتبر 45.7% من البنات مدرستهن ممتازة في مقابل 26.8% من البنين. نظرًا إلى إحباط البنين في مدارسهم وافتقارهم إلى التعطّش العلمي، لم تتضمّن مدركاتهم لمنافع أو متعة التعليم العالي الجوانب الإيجابية التي تضمنتها مدركات الفتيات.

2. التراتبية الاجتماعية والتربوية

تعالج أدبيات التراتبية في ما يتعلق بالتعليم طرق ارتباط الشرائح الاجتماعية الخاصة بالأسرة والمجتمع والمجتمع المحلّي، وتفاعلها مع التعليم بهدف تغيير الوضع القائم أوالمحافظة عليه. وقد دار جدال كبير في الولايات المتحدة الأميركية حول دور الأسرة في تحديد النجاح الأكاديمي. وقد أشار تقرير كولمان (Coleman et al, 1966) القديم، إلى قلة تأثير المدارس على نجاح التلاميذ وإلى أهمية دور الأسرة في هذا النجاح. وفي المقابل، كشفت الأبحاث حول دور الأسرة في تحديد نجاح التلاميذ الأكاديمي في البلدان النامية عن تدنّي أهمّية الخلفية الأسرية بالمقارنة مع العوامل المدرسية. كما خلصت الدراسات نفسها إلى تعاظم أثر المدرسة والهيئة التدريسية بالمقارنة مع أثر الأسرة مع تعاظم الفقر في البلد المعني (Heyneman & Loxley, 1983). وفي الشرق الأوسط، لم يتم إجراء سوى أبحاث قليلة عن تأثير العوامل الأسرية على التحصيل العلمي. لكن كشفت مجموعة من الدراسات البحثية في بلدان أخرى عن وجود ترابط إيجابي بين وضع الأسرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتحصيل العلمي (Filmer & Pritchett, 1999; Massialas & Jarrar, 1991).

في الإمارات العربية المتحدة، تنطبق مجموعة من هذه المؤلّفات من حيث تطبيقاتها على مسألة مشاركة الذكور. ويبدو أن الفروقات في الدخل بين المواطنين المحلّيين في مختلف الإمارات مرتبطة بالعلاقة بين التحصيل المدرسي والالتحاق الجامعي. وتكفي نظرة عن كثب إلى علامات اختبار CEPA ودخل الفرد الواحد ومعدّلات عدم ارتياد الجامعات لاستكشاف بعض مناحي هذا الموضوع غير المشمول بما يكفي من الدراسات.

الجدول 3: الفروق بين الإمارات من حيث الدخل وعلامات الاختبار ومعدلات عدم الارتياد

الإمارة	الدخل الفردي بالدرهم الإماراتي (2006)	متوسّط علامات الذكور في اختبار CEPA للّغة الإنكليزية	نسبة عدم ارتياد الذكور (2005)
أبو ظبي	141.696	153	42%
دبي	123.017	159	36%
الفجيرة	53.808	140	61%
الشارقة	52.177	145	53%[3]
رأس الخيمة	51.981	143	55%
أم القيوين	49.960	145	51%
عجمان	35.382	144	40%

المصدر: وزارة الاقتصاد (2006)، المكتب الوطني للتوظيف والقبول (2005).

وإذا ما أُخِذَت كلّ إمارة على حدة (الجدول 3)، يتبين ميل الإمارات الأقلّ تمدّناً والأكثر فقرًا بشكل عام إلى تسجيل أدنى العلامات في اختبار CEPA للّغة الإنكليزية. وفي ما يتعلّق بمعدّلات عدم الارتياد، ليست الصورة بهذا الوضوح. ويسجّل الذكور في الفجيرة أعلى مستويات عدم الارتياد في الامارات والبالغة حوالى 61%، لكن من غير الواضح المسار الذي يسلكه هؤلاء الذكور أو وجود شكل من أشكال

البرامج الحكومية البديلة في الفجيرة. أما الذكور في عجمان التي تسجل أدنى مستويات الدخل للفرد الواحد، فقد سجلوا أدنى معدلات عدم الإرتياد، بالمقارنة مع دبي وأبو ظبي. لكن، في المقابل، يُعتبر الذكور في الإمارات الخمس الأكثر فقراً أي أم القيوين، ورأس الخيمة، والشارقة، وعجمان والفجيرة أكثر عرضة للخطر مقارنة بالذكور في دبي وأبو ظبي، الأكثر ثراء حيث تُسجَّل أعلى العلامات وأدنى معدلات عدم الإرتياد.

إلى هذا، تناولت دراسة جايمس (James, 2001) تأثيرات الموقع الجغرافي والوضع الاقتصادي والاجتماعي على الوصول إلى التعليم العالي في أستراليا. وقد تبيّن من الدراسة أنّ نسب المشاركة في التعليم العالي في المناطق الريفية والنائية أقلّ تأثّراً بالموقع الجغرافي منه بالوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهما متغيّرتان متلازمتان في معظم الأحيان. أما في الإمارات العربية المتحدة، فيتمتّع الطلاب في الإمارات الشمالية النائية والمناطق الريفية بإمكانية الوصول إلى التعليم المهني والفني من خلال معاهد التكنولوجيا العليا التي تتوزّع أحرامها في مختلف الإمارات. لكن يحتاج الراغبون بمتابعة التعليم الجامعي إلى اجتياز مسافات طويلة من أجل بلوغ جامعة من الجامعات العامة الثلاث الموجودة حصرًا في دبي وأبو ظبي والعين. وبالتالي، يشكّل غياب الوصول الملائم إلى الجامعات عائقًا إضافيًا أمام مشاركة الطلاب الذكور المحرومين في التعليم العالي.

وفي معرض البحث في تدني مشاركة الذكور في التعليم العالي في الإمارات العربية المتحدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الذكور في الإمارات العربية المتّحدة ليسوا مجموة متجانسة. وفي حين أن الذكور في الإمارات معرّضون بشكل عام لخطر عدم المشاركة في التعليم العالي، فإن الذكور في الإمارات الأكثر فقرًا وعزلةً هم عرضة لخطر أكبر على هذا المستوى.

ومن الأرجح أن يكون الطلاب في الإمارات الأكثر ثراءً قد التحقوا بالمدارس الخاصة حيث لغة التعليم المُعتَمَدة هي الإنكليزية. في دبي، يلتحق حوالى 85% من التلاميذ بالمدارس الخاصة التي تستوعب بشكل أساسي شريحة كبرى من الرعايا المغتربين إلى جانب أطفال الأسر من الطبقتين الوسطى والعليا. وبحسب دراسة اتّجاهات الرياضيات والعلوم (TIMSS) للعام 2007، التي شاركت فيها دبي كدولة مرجعيّة قياسية، يبلغ التفاوت في علامات الاختبار بين المدارس الخاصة والحكومية قرابة الـ100 نقطة. وهذا أبلغ دليل على وجود تفاوت ملحوظ من حيث نوعية التعليم بين النظامين الخاص والحكومي. وبالإضافة إلى منافع نوعية التعليم الأفضل في المدارس الخاصة، يتخالط تلامذة هذه المدارس أيضًا مع نظرائهم من حيث الطبقة الاقتصادية – الاجتماعية والقيم. ونتيجةً لارتفاع نوعية التعليم المدرسي ورأس المال الاجتماعي الناشئ من التواجد مع تلاميذ أكثر دافعية، فمن الأرجح أن يلتحق التلاميذ الذكور الوطنيون في المدارس الخاصة بالتعليم العالي أكثر من الذكور في المدارس الحكومية.

وتعتبر وضعية الجيل الأول، التي تضم شريحة واسعة من الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في الإمارات، من العوامل المهمة الأخرى التي تسهم على الأرجح في إحداث التراتبية والمعوقات أمام التحاق الطلاب والاحتفاظ بهم. وقد استخدمت الأبحاث الجارية في مجال التوقعات المهنية والطموحات على مستوى الكليات مفهوم «رأس المال الاجتماعي» من أجل فهم وتفسير أسباب تمايز الطلاب ذوي الأولياء المتعلمين بالمقارنة مع الجيل الأول من الطلاب من حيث التعليم والتحصيل الاجتماعي والاقتصادي. وفي مقاله بعنوان «أشكال رأس المال»، توسّع بورديو (Bourdieu, 1986)

في مفهوم رأس المال ما وراء بعده الاقتصادي ليشمل الجانبين الثقافي والرمزي لرأس المال. ولا يمكن التقليل من أهمية رأس المال الاجتماعي المرتبط بالأولياء المتعلّمين الذين يفقهون أهمية وقيمة التعليم. وقد بيّنت الدراسات مرارًا وتكرارًا ارتباط مستويات تعليم الأولياء بشكل إيجابي بمستويات التحصيل العلمي لدى أولادهم الذين يتمتّعون بأفضلية الوصول إلى رأس المال الاجتماعي والثقافي من خلال العلاقات الأسرية. وبالتالي، وبالمقارنة مع أترابهم ذوي الأولياء من أصحاب الدراسات العليا، من الأرجح أن يواجه طلاب الجيل الأول صعوبات في بلوغ وفهم المعلومات والمواقف المرتبطة باتّخاذ القرارات الصائبة بشأن أهمّية الحصول على درجة جامعية، واختيار المؤسسة التعليمية والاختصاص المنشود (Pascarella et al, 2004).

من الأرجح أن يشكّل الجيل الأوّل عاملا آخرا يساهم في ارتفاع نسب عدم الارتياد في صفوف الطلاب المقبولين وغير الملتحقين بالتعليم العالي سواء الطلاب الإناث أو الذكور في الإمارات. ويزيد الوضع سوءًا في الإمارات الأشد فقرًا حيث تتدنّى السنوات الدراسية النظامية بالمقارنة مع المناطق الأكثر تحضّرًا. في رأس الخيمة على سبيل المثال، أظهر جمع البيانات حول مستويات تعليم الأولياء بلوغ متوسّط سنوات التعليم النظامي في صفوف الأباء والأمّهات 9 و8 أعوام تباعًا (Ridge, 2008).

ويتأثر الذكور على الأرجح بالمعايير الثقافية والاجتماعية السائدة والتي تلقي بمسؤولية الأعباء المالية حصرًا على أفراد الأسرة الذكور. وتُعتبر هذه السمة سمةً مهمّة في توقّعات المجتمعات الأبويّة وعاملا تجدر مراعاته لدى محاولة تفسير تدنّي مستويات الالتحاق في صفوف الذكور. وفي إطار استكشاف أسباب عدم ارتياد الذكور، بادر مكتب NAPO في العام 2006 إلى إجراء مسح أظهر إحجام ما يزيد عن 60% من الذكور عن الالتحاق بالتعليم العالي بسبب إصرارهم على الانخراط في أنشطة مدرّة للدخل. ويأتي هذا المسح ليدعم المفهوم القائل بأنّ الذكور يفضّلون العمل بأجر على التعليم العالي، ربّما من أجل تلبية حاجات وتوقّعات الأسرة، مقابل وجود نسبة 1% فقط من الإحجام في صفوف النساء للسبب نفسه أو بسبب البحث عن عمل بحسب أرقام مكتب NAPO (2005).

رابعاً: الخلاصات

تشير المؤلفات العامة حول الوصول إلى مؤسسات التعليم العالي والمشاركة فيها إلى أن التحصيل السابق (Broecke and Hamed, 2008) والوضع الاقتصادي والاجتماعي (James, 2001) هما من أهمّ العناصر المحدّدة للمشاركة في التعليم العالي، إلى جانب غياب التشجيع في الدول الريعية على المشاركة في التعليم العالي بحسب الدراسات التي شملت البلدان الغنية بالموارد.

في الإمارات العربية المتحدة، تتوافر البراهين التي تدعم المفهوم القائل باتّساق تدّني مستويات التحصيل العلمي في صفوف البنين في المدارس مع تدنّي مشاركة الذكور في التعليم العالي. وعلى ضوء ارتفاع معدّلات تسرب البنين في الصف العاشر وبلوغها 14% في عدد من الإمارات (Ridge, 2008)، وتفوّق البنات على البنين في جميع المواد وفي جميع الاختبارات الموحدة مثل اختبار CEPA، يتّضح إهمال نظام التعليم الرسمي للشبّان. لذا تدعو الحاجة إلى معالجة ارتفاع معدّلات التسرب وتدنّي الأداء في صفوف البنين من أجل تمكينهم من المشاركة بشكل أكبر في التعليم العالي.

أما بالنسبة إلى الشبّان الذين يواصلون دراستهم المدرسية بعد الصف العاشر، يسهم ضعف نوعية التعليم باللغة الإنكليزية خاصةً في سوء إعدادهم من أجل الانتقال إلى مؤسّسة تعليمية تعتمد اللغة الإنكليزية حصرًا، ما يفاقم المشكلة ويقود بالتالي إلى تناقص أكبر في معدّلات مشاركة الذكور في التعليم العالي.

وقد أسهم دور الدولة في استحداث الوظائف ناهيك بالمساومة الضمنية في الدول الريعية بين المواطنين والمستفيدين من المساعدة الريعية في بلوغ تسوية حتميّة ساهمت بدورها في إمكانية الانتقاص من التعليم العالي كوسيلة للحراك الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الإطار، تتطابق الأدلّة الواردة من الإمارات مع الرأي القائل بأنّ الذكور يعتبرون العلاقات من أجل اقتناص فرص العمل أكثر أهمية من التحصيل في التعليم العالي لتحقيق الحراك الاقتصادي والاجتماعي.

إلى هذا، قد تساهم الاختلافات في الأجور والمنافع الناتجة من تفضيل المواطنين للوظيفة في القطاع العام في خفض عائدات التعليم (Minnis, 2006). وفي المقابل، أثّر ارتفاع الأجور نسبيًّا وتحسّن شروط العمل في القطاع العام لا سيّما في قطاعي الشرطة والقوى العسكرية من دون أدنى شكّ في خيارات الشبّان التعليمية؛ لا سيّما وأنّ هذين السلكين يقبلان بالذكور الّذين أتمّوا أو لم يتمّوا المرحلة الثانوية ويواصلان استقطاب أعداد كبيرة من الذكور. وبالتالي، وحرصًا على زيادة معدّلات المشاركة في التعليم العالي، تدعو الحاجة إلى مكافأة التحصيل العلمي واستحداث الحوافز للشباب من أجل متابعة الدراسات الجامعية، من خلال الرواتب المعتمدة في القطاع العام ولا سيّما القطاعات الأثيرة لدى الذكور.

أمّا في ما يتعلّق بالتراتبية الاجتماعية والاقتصادية، يتبيّن ارتفاع معدّلات التسرب وعدم ارتياد الجامعات في صفوف الشبّان في الإمارات الشماليّة مقارنة بإمارتي أبو ظبي أو دبي. وبما أنّ الإمارات الشمالية هي الأقلّ يسرًا نسبيًّا، من المهم أن يدرك صانعو السياسات الفروقات القائمة من أجل تنفيذ برامج تشجّع الشبان على متابعة التعليم العالي في هذه المجالات بشكلٍ خاص.

خامساً: الانعكاسات على الأبحاث في المستقبل

بشكلٍ عام، يُسجَّل غياب الأبحاث حول الذكور والتعليم في الإمارات العربية المتّحدة، لذا تدعو الحاجة إلى إجراء الأبحاث في المستقبل بهدف الإحاطة بالأسباب الكامنة وراء خيارات الشبان في مجال التعليم. وقد تمّ تسويغ ذلك بأن معظم الشبان يدرسون خارج الإمارات من أجل الحصول على الشهادات الجامعية. لكن يشير الارتفاع في معدّلات تسرب التلاميذ في الصف العاشر إلى عدم استكمال عدد كبير من الذكور للمرحلة الثانوية وبالتالي استبعاد سفرهم إلى الخارج لأغراض الدراسة.

كما تدعو الحاجة في إطار الأبحاث المستقبلية إلى دراسة عائدات التعليم على جميع المستويات في الإمارات العربية المتحدة من أجل تحديد الحوافز الاقتصادية التي ساهمت في تدنّي مشاركة الذكور في التعليم العالي. وفي هذه المرحلة، من الممكن الاكتفاء بإطلاق التخمينات نظرًا إلى شحّ البيانات المتاحة والتي يمكن الاستناد إليها في مجال الخلاصات والسياسات ذات الصلة بمشاركة الذكور في التعليم العالي. وفي مختلف أقطار الخليج، قد لا تنسحب الصورة النمطية للذكر الخليجي الذي يمتاز بضمانة الوظيفة على المناطق المحرومة بشكل خاص مثل الإمارات الشمالية. لذا تدعو الحاجة إلى

التعمّق في دراسة الفوارق بين الإمارات وداخلها من حيث الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والخلفية الأسرية ومستويات تعليم الأولياء من أجل سبر أغوار التعقيدات المرتبطة بفهم عملية المشاركة في التعليم العالي في الإمارات العربية المتّحدة.

المراجع

Abdulla, Fatma (2007). Emirati Women: Conceptions of education and employment. In R.O Mabokela (Ed), *Soaring Beyond Boundaries: Women Breaking Educational Barriers in Traditional Societies* (pp 73-112). Netherlands: Sense Publishers.

Arab Times (2009). *Weaker Outlook For Private Sector Employment in 09* http://www.arabtimesonline.com/client/pagesdetails.asp?nid=28792&ccid=12 accessed April 5, 2009

Beblawi, H. , Luciani, G (Eds). (1987). *The Rentier State*. London: Croom Helm

Becker, Gary (1964). *Human Capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education*. Chicago: University of Chicago Press.

Bourdieu, Pierre (1986). The forms of capital. In J. Richardson (Ed), Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education (pp 241-58). New York: Greenwood Press.

Broecke, S. & Hamed, J. (2008). *Gender Gaps in Higher Education Participation*, Department for Innovation, Universities and Skills, Research Report 8, http://www.dius.gov.uk/research/documents/DIUS-RR-08-14.pdf accessed January 2, 2009

Buchmann, Claudia, Hannum, Emily (2001). Education and Stratification in Developing Countries: A Review of Theories and Research, *Annual Review of Sociology* 27, 77-102

Carnoy, Martin (1995). Rates of Return to Education, *The International Encyclopedia of Education*, Oxford: Pergamon

Coleman, J.S, Campbell E, Hobson C, McPartland J, Mood A et al. (1966). *Equality of Educational Opportunity study*. Washington, DC: U.S. Department of Health, Education, and Welfare, Office of Education/National Center for Education Statistics.

Fattah, Zeki, Imed Liman, and Samir Makdisi (2000). *Determinants of Growth in Arab Countries*, Paper commissioned by the Global Development Network for the Global Research Project on Explaining Growth

Filmer, D. & Pritchett, L (1999). The effect of household wealth on educational attainment: Evidence from 35 countries, *Population Development Review* 25,85-120

Heyneman, S. & Loxley, W. (1983). The effect of primary school quality on academic achievement across twenty-nine high and low income countries, *American Journal of Sociology* 88, 1162-1194

James, R. (2001). Participation Disadvantage in Australian Higher Education: An Analysis of Some Effects of Geographical Location and Socioeconomic Status, *Higher Education* 42 (4), 455-472

Massialas, Bryon & Jarrar, Samir (1991). *Arab education in transition: A source book*. Garland Publishing Inc

Mickelson, R. (1989). Why does Jane read and write so well?: The anomaly of women's achievement. *Sociology of Education* 62 (1), 47-63

Ministry of Education- United Arab Emirates (2007). *Annual Report on Schools in the Emirate of Ras Al Khaimah*, Ministry of Education, Ras Al Khaimah

Minnis, John, R. (2006). First Nationals Education and Rentier Economics: Parallels with the Gulf States, *Canadian Journal of Education* 29 (4), 975-997

National Admissions and Placement Office for Higher Education (NAPO) (2005). *Fourth Annual Survey of No Shows*, UAE Ministry of Higher Education, Abu Dhabi

Otero, Manuel, S. (2007). Access to post-compulsory education and training: Economic, sociological and political determinants and remaining research gaps, *Comparative Education* 43 (4), 571-586

Pascarella, E, Pierson, C, Wolniak, G & Terenzini, P (2004). First generation college students: Additional evidence on college experiences and outcomes. *Journal of Higher Education* 75 (3), 249-84

Pritchett, Lant (1996). *Where has all the Education Gone*? Policy Research Working Paper Series 1581, Washington DC: World Bank

Ridge, N. (2008). *Privileged and Penalized: The Education of Boys in the United Arab Emirates*. (Doctoral Dissertation). Teachers College, Columbia University, New York

Schultz, Theodore (1971). *Investment in human capital: The role of education and research*, New York: Free Press

UNESCO (2008). *Education for All global monitoring report: Education for all by 2015: Will we make it*? Oxford, UK: Oxford University Press

World Bank (2008). *MENA development report: The road not traveled, Education reform in the Middle East and North Africa*. Washington, DC: Author